المقياس: تاريخ المغرب الأقصى المعاصر

المستوى: ماستر1 / تاريخ المغرب العربي المعاصر

الأستاذ : بن داود احمد

المحاضرة الثانية

**تطور الحركة الوطنية المغربية بعد الحرب العالمية الثانية**

عرفت الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية نشاطا سياسيا متصاعدا للحركة الوطنية بجميع أحزابها في الشمال و الجنوب، إلا أن ثقل الحركة الوطنية تركز على نشاط حزب الاستقلال الذي تبنى مبدأ التعاون و التنسيق مع حزب الشورى و الاستقلال في مواجهة الحماية الفرنسية ،و تضامنت معهما الحركة الوطنية في الشمال المغربي و مختلف التنظيمات الاجتماعية و المهنية بما في ذلك النقابات التي زاد نشاطها و انضمت سنة 1946 إلى اتحاد نقابات المغرب الذي أصبح له وزن مؤثر في الحركة الشعبية.

أمام هذا التصاعد لنشاط الحركة الوطنية المغربية قامت إدارة الحماية بالتلويح بسياسة الإصلاح و الترضية فأقدمت على تعيين مقيم عام جديد(اريك لابون) الذي بدأ حكمه بالعفو عن الزعماء الوطنيين المنفيين( ومنهم علال الفاسي) و رفع الحظر على نشاط الصحف الوطنية ،و اقترح في 22 جويليه 1946 مشروعا للإصلاح السياسي و الإداري و الاقتصادي يقوم على السيادة المشتركة،أي تأسيس حكومة مغربية مختلطة و مجالس مشتركة كما حصل في الجزائر و تونس ،كمرحلة أولى للوصول إلى الحكم النيابي لكن شريطة أن يشترك المستوطنون بشكل متساوي مع المغاربة،و كذلك الاستغلال المشترك للمشروعات الاقتصادية و التعدينية و غيرها إلا إن حزب الاستقلال رفض مشروع لابون ووجه رسالة في هذا الشأن إلى السلطان محمد الخامس الذي بدوره رفض المشروع نظرا لأنه في الباطن كان يهدف إلى تقوية وتوسيع مصالح نظام الحماية في المغرب.هذا الرفض المشترك لمشروع الإصلاح الفرنسي جعل السلطان يتقرب أكثر من الحركة الوطنية و يغير سياسته تجاه الإقامة العامة.

**زيارة السلطان محمد الخامس لمدينة طنجة**

في 9 افريل 1947 قام السلطان محمد الخامس بزيارة لمدينة طنجة ليؤكد السيادة المغربية عليها و ذلك رغم محاولة منعه من قبل المقيم العام ايريك لابون و ذلك لان سلطات الحماية كانت تعتبر بان ذهاب السلطان إلى طنجة ذهاب إلى مجال خارج مراقبتها بفعل الطابع الدولي للمدينة و هذا ما سيفتح المجال للسلطان للإفصاح عن رغبة المغرب في الاستقلال .

في مطلع الزيارة الملكية إلى طنجة و وقعت أحداث دامية بمدينة الدار البيضاء يوم 7 افريل 1947 و التي كان ورائها فريق من الجنود الأفارقة المجندين في الجيش الاستعماري المرابط بالمدينة و الذي تسبب في مجزرة في حق السكان . لكن تطور الأحداث كشف عن نوايا إدارة الحماية و افتعالها للحادثة و مخططها لنسف مشروع الزيارة.و لكن ذلك لم يثن السلطان عن مشروعه و زار في البداية مدينة الدار البيضاء لمواساة سكان المدينة و التعبير عن تضامن القصر معهم ثم زار طنجة و استقبل الموظفين العاملين بالمدينة و الأعيان و الهيئة الدبلوماسية المعتمدة بالمدينة و ألقى عليهم خطابا تاريخيا دو حمولة سياسية قوية.

لقد تضمن الخطاب الذي ألقاه السلطان تعليلا لتلك الزيارة على أساس أنها تندرج ضمن إطار العناية السلطانية بكل مناطق المغرب و عبارة عن تقليد مغربي. كما وقف الخطاب على أحوال التجزئة التي حصلت بربوع العالم العربي الإسلامي حتى حلت بالبلد الواحد و قطعت أوصاله.لكن الحكومة الفرنسية استاءت من هذه الزيارة و ردت عليها بتعيين الجنرال "الفونس جوان" مقيما عاما جديدا بالمغرب في 15 ماي 1947 و بذلك تزيد حدة الصراع بين الحركة الوطنية و نظام الحماية.

لقد كان حدث الزيارة و النتائج المترتبة عنها تدشينا لمرحلة من المواجهات مع سلطات الحماية حيث اجتاحت المغرب في ابريل 1947 موجة من المظاهرات المناوئة لنظام الحماية شملت جميع فئات الشعب المغربي قام الجنرال جوان بقمعها بمنتهى القساوة مع مطاردة و ملاحقة رجال الحركة الوطنية و خاصة حزب الاستقلال.

**سياسة الجنرال جوان في المغرب**

تميزت سياسة الجنرال جوان في تسيير الشأن المغربي بالتشدد إزاء الحركة الوطنية و مختلف أوجه نشاطها و هذا ما زاد التقارب بين السلطان و الحركة الوطنية و جعلتهما يتخذان موقفا مشتركا معارضا لسياسة الإقامة العامة الفرنسية بالمغرب مع بداية الخمسينيات مطالبين باستقلال المغرب عن طريق الأسلوب السياسي السلمي. لكن هذا التوتر في العلاقات بين السلطان و الجنرال "جوان" بدا يقلق الحكومة الفرنسية التي من اجل احتواء الوضع وجهت دعوة إلى السلطان من اجل زيارة فرنسا هادفة من وراء ذلك إلى بث روح الفرقة بينه و بين العناصر الوطنية في البلاد.

قبل السلطان الدعوة بعد تردد لكن مع شرط أن تدرج ضمنها مناقشة قضية تغيير طبيعة العلاقات بين البلدين،و تمت الزيارة في 10 أكتوبر 1950 لكنها لم تسفر عن نتيجة ايجابية لصالح المغرب،فقد طرح الملك قضية منح المغرب الاستقلال الذاتي السياسي و الاقتصادي و توسيع صلاحياته و تامين حرية النقابات،إلا أن اقتراحه قوبل بالرفض و اكتفت الحكومة الفرنسية بطرح مشروع لبعض الإصلاحات الثانوية.

لقد كشفت المفاوضات بين الملك و الحكومة عن إصرار فرنسا على موقفها الاستعماري التقليدي من مسالة الاستقلال، فقد صممت على دمج المغرب في نطاق الاتحاد الفرنسي و لهذا فقد، أدى فشل الزيارة الملكية في استمرار انتقاد الحركة الوطنية لسياسة الإقامة العامة و التمسك بمطلب الاستقلال و لهذا فقد ازدادت الأزمة توترا بين السلطان و حزب الاستقلال من جهة و بين السلطان و الإقامة العامة من جهة أخرى.أمام هذا الوضع قرر الجنرال جوان منذ مطلع عام 1951 استعمال القوة في فرض السيطرة الفرنسية و ذلك بقمع حزب الاستقلال و الملك معا.

بدا الجنرال جوان تنفيذ تهديداته مع بداية عام 1951 حيث طلب من السلطان إصدار تصريح يستنكر فيه تصرفات حزب الاستقلال كما طلب أن يقيل الديوان الملكي عددا من كبار الموظفين من ذوي الميول الوطنية،و هدد الجنرال جوان ملك المغرب بالخلع عن العرش في حالة عدم تلبيته لمطالبه،غيران الملك رفض الإنذار فحشدت السلطات الفرنسية قواتها العسكرية و طوقت القصر الملكي و قد تواطأ معها بعض رجالات الإقطاع و على رأسهم باشا مراكش التهامي الجلاوي . لكن الملك سيرضخ للأمر الواقع و يكره على التوقيع على التصريح إلا انه تحاشى ذكر حزب الاستقلال صراحة.

استغل الجنرال جوان تصريح الملك و شن حملة اعتقالات واسعة في صفوف الحركة الوطنية المغربية فاعتقل اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال كما جرى مطاردة الحزب الشيوعي و محاكمة أمينه العام "علي يعته" في الدار البيضاء، و قد بلغ عدد المعتقلين من رجالات الحركة الوطنية نحو 30 ألف معتقل و هذا ما جعل موقف بعض أعضاء الحزب يبدءون في التفكير في ضرورة تغيير أسلوب الكفاح ضد نظام الحماية و تبني الكفاح المسلح.